

مرغمة على أن تبقي ضمن نظامها الاقتصادي على قدر من الرأسمالية يسمح بتحقيق الأرباح .

منذ ١٩٦٧ تضاعفت ديون إسرائيل ثلاث مرات ، مما يؤكد ان اعتمادها على الدعم الخارجي قد ازداد بشكل كبير منذ ذلك الوقت . ومن ثم كانت إسرائيل مضطرة ان تمنح امتيازات كبيرة للمستثمرين الأجانب . وحتى قبل حرب حزيران كان الركود الاقتصادي الكبير الذي شهدته إسرائيل قد دفع الحكومة لكي تعدل قانونا قديما « لتشجيع استثمار رأس المال » في عام ١٩٦٦ ، من أجل تأمين التسهيلات المالية للمستثمرين الأجانب ، الذي تضمن بالإضافة الى الاعفاء من الضريبة ، تعويض رأس المال ، وامتيازات أخرى كان قد تم الاتفاق عليها . وبهذا التعديل قدمت الحكومة للمستثمرين الأجانب منحة تغطي ٣٣ ٪ من استثماراتهم في مجال المعدات و ٢٠ ٪ من استثماراتهم في الأراضي والمباني . وبالإضافة الى قروض التنمية التي قدمتها الدولة للاستثمارات « الموافق عليها » ، أصبح بإمكان أي مستثمر اجنبي بفعل المنح المقدمة ان يباشر مشروعا اذا أمن ٢٠ ٪ فقط من رأس المال فقط اذ تأتي الـ ٨٠ ٪ الباقية من الحكومة (٢) . وفوق ذلك فاقروض التي تقدمها الحكومة هي قروض « غير مربوطة » بمعنى أنها لا تتعدل عند حدوث ارتفاع في الاسعار ، مما يجعلها في الواقع قروضا بدون فوائد . وقامت الحكومة في السنوات الأخيرة بخطوة أخرى لتجعل الاقتصاد مفتوحا امام الاستثمارات الأجنبية . ففي عام ١٩٧٠ تبنت الحكومة سياسة بيع الشركات العامة الى أصحاب الاستثمارات الخاصة . وحتى عام ١٩٧٢ كانت ٣٢ شركة قد بيعت ، بل ان الحكومة ، في حالات كثيرة ، ضمنت للمشتري إيرادات عالية على استثماراتهم . وفي عام ١٩٧٠ أيضا استبدلت الحكومة سياسة سابقة بسياسة مناقضة لها وبدأت تبحث عن قروض اجنبية . ونتيجة لذلك تفزت القروض الخاصة من الخارج من ٥٠ مليون دولار عام ١٩٦٩ الى ٢٠٠ مليون دولار في عام ١٩٧١ . وفي العام الماضي حصلت الاستثمارات الأجنبية العاملة في بناء الفنادق على اعفاءات من الضريبة ومعونة على رسوم الواردات وذلك للمرة الاولى (٣) .

ولكن بالرغم من هذه الاغراءات ، أظهر المستثمرون الأجانب ترددا واضحا في ائتمامهم على الاستثمار في إسرائيل . فمن أصل ٤٠٠ مليون دولار من الرأسمال الاجنبي الذي وظف في إسرائيل بين عامي ١٩٦٦ و ١٩٧٠ كان هناك ٢٠٠ مليون دولار فقط تمثل استثمارات مباشرة . وفي عام ١٩٧٠ كان صافي الاستثمار الاجنبي ٥٤ مليون دولار فقط ، وهو أقل بكثير من الاموال التي كانت موظفة في عام ١٩٦٣ والتي بلغت انذاك ١٦٢ مليون دولار (٤) . وفي بعض الحالات ، كما حصل في شركة « عراد » للكيمياويات ، كانت الحكومة مرغمة ان تؤمن للمستثمرين الأجانب كل ما دفعوه عندما خسر المشروع المشترك الذي قاموا به مع الحكومة . ان الرأسمال الاجنبي الذي دخل البلاد قد وظف بالطبع في قطاعات الاقتصاد المربحة ، وهي اجمالا ليست القطاعات التي ترغب الحكومة في تطويرها . فاشركات الاجنبية مثلا هي التي تسيطر الان على تطوير العقارات المدنية . ففي العام الماضي باعت شركة اسرأوم ، وهي شركة مختصة في بناء شقق فخمة لليهود في الخارج ، « بيوتا ثانية في إسرائيل » لاشخاص غير اسرأيليين بما قيمته ١٢ مليون دولار . وتقوم الشركة في الوقت الحاضر بتشغيل أكثر من ٢٥٠ مليون دولار لبناء شقق تشكل ٢٠ ٪ من مجموع المنازل الاسرائيلية التي يجري اعدادها للاجانب . وفي العام الماضي اشترت مجموعة سترن اللندنية أكبر شركة بناء اسرائيلية هي شركة بان - ون والتي كان يملكها اسرأيلي . ومن المجالات الأخرى التي يقدم عليها الاستثمار الاجنبي ، بناء الفنادق حيث ارتفعت الاستثمارات فيه من ٧٩ مليون ليرة اسرائيلية